نموذج استرشادي تاريخ آسيا الحديث و المعاصر

كلية التربية

قسم : التاريخ الفرقة : الرابعة المادة : تاريخ آسيا الحديث و المعاصر

امتحان الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٣-٢٠١٤

==========

(أجب عن سؤال واحد فقط) مما يلي : -

١ – بدأت مشكلة كشمير منذ أستقلال الهند و قيام دولة باكستان عام ١٩٤٧ م علي أساس تقسيم شبة القارة الهندية بين الهند و باكستان ... و قد مرت مشكلة كشمير بمراحل من الصراع بين الهند و باكستان ... و أخذت بعض القوي الدولية تهتم بهذا الصراع في ضوء ذلك ناقش ...

- **تطور مشكلة كشمير .**
- **مراحل الصراع بين الهند و باكستان .**
- **موقف الهند .**
- **موقف باكستان .**
- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية .**

٢ ـ نشطت الدول الأوربية في تحقيق الأمتيازات لها في موانى و مدن الصين . في ضوء هذه العبارة وضح ...

- **الصين و الدول الأستعمارية .**
- **الصين في القرن العشرين .**

مع أطيب الامنيات بالنجاح

غجابة السؤال الأول

١ – بدأت مشكلة كشمير منذ أستقلال الهند و قيام دولة باكستان عام ١٩٤٧ م علي أساس تقسيم شبة القارة الهندية بين الهند و باكستان ... و قد مرت مشكلة كشمير بمراحل من الصراع بين الهند و باكستان ... و أخذت بعض القوي الدولية تهتم بهذا الصراع في ضوء ذلك ناقش ...

- **تطور مشكلة كشمير .**
- **مراحل الصراع بين الهند و باكستان .**
- **موقف الهند .**
- **موقف باكستان .**
- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية .**

عرضت الهند قضية كشمير على مجلس الأمن الدولي في الأول من يناير ١٩٤٨م، وقد انصرف مجلس الأمن الدولي إلى معالجة هذه القضية عبر عدد من القرارات، تضمنت اتفاقًا لوقف إطلاق النار في جامو وكشمير، واتفاقية للهدنة بين البلدين، وإجراء مشاورات مع اللجنة المشكلة من مجلس الأمن لتحديد الشروط العادلة والمنصفة التي تكفل التعبير الحر عن إرادة سكان كشمير وفق حق تقرير المصير.

وعلى رغم جهود مجلس الأمن مع الطرفين، فقد أخفقت الأطراف في إجراء الاستفتاء الإقليمي بفعل غياب أساس مشترك لإدارة الاستفتاء، بيد أن الإقليم خضع عمليّا للتقسيم بالقوة منذ ذلك التاريخ.

وورد في تقرير ممثل الأمم المتحدة المستر "ديكسون" أن الحدود الهندية- الباكستانية الفعلية في دولة (جامو وكشمير) ستصبح لسنوات خطًّا لوقف إطلاق النار، وبالفعل أدى اتفاق كراتشي في ٢٧ يوليه ١٩٤٩م -لتحديد خط وقف إطلاق النار- إلى تشكيل الحد الحقيقي لسيادة الدولتين، حيث أفضى إلى تقسيم (جامو وكشمير) بين (مظفر آباد) عاصمة لحكومة (آزاد كشمير) ونواة لدولة (كشمير الحرة)، و(سرينا غار) العاصمة التقليدية لـ(جامو وكشمير) تحت سيطرة القوات الهندية المؤيدة لـ(الشيخ عبد الله) أسد كشمير الذي عارضت (باكستان) نفوذه واتهمته بالتعاون مع الهند.

النزاعات بين الهند وباكستان خلال الفترة من أكتوبر ١٩٤٧- ديسمبر ١٩٧١:
أولاً: النزاع الأول (١٩٤٧-١٩٤٨م):

بدأ النزاع الأول بين الدولتين في (أكتوبر ١٩٤٧م) حول ولاية (جامو وكشمير)، وكانت الولاية التي تقع في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية في إقليم (الهمالايا) أكبر الإمارات الهندية، حيث تبلغ مساحتها (٨٤.٥٠٠) ميلاً مربعًا تقريبًا..

وبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٤١م (٤ ملايين) نسمة، منها (٣ ملايين) مسلم، يحكمهم المهراجا الهندوسي (هاري سيند)، وفي (١٧ يوليه ١٩٤٧م) أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند الذي أنهى الحكم البريطاني، وتم تنفيذه اعتبارًا من (١٥ أغسطس ١٩٤٧م)، وبناءً عليه نشأت دولة (باكستان) الجديدة؛ وكان على الولايات والإمارات الهندية -طبقًا لهذا القانون- أن تنضم إمّا إلى الهند أو إلى (باكستان).(

وهذا ما حدث مع معظم الولايات والإمارات، إلا أن مهراجا ولاية (جامو وكشمير) لم يستطع أن يتخذ أي قرار سريع، وكان من الصعب تحقيق استقلال كشمير، لاعتمادها الاقتصادي على البلدين الهند و(باكستان).(

وشهدت الولاية منذ (يوليه ١٩٤٧م) ثورة مسلحة في إقليم (بونش) في الجزء الأوسط الغربي من كشمير، حيث تمكن الثوار من إقامة أول حكومة لـ (آزاد كشمير) أو (كشمير الحرة)، وقد أمدت (باكستان) الثورة بالسلاح وأيدتها.

وفي (أوائل أغسطس ١٩٤٧م) قامت جماعات إرهابية من الهندوس والسيخ بمذابح طائفية ضد المسلمين، أدّت إلى فرار حوالي (٥ ملايين) مسلم من المنطقة، لجأ معظمهم إلى أراضي (آزاد كشمير)، واشترك مهراجا ولاية (جامو وكشمير) وأعوانه في هذه الفتنة الطائفية، فاشتعلت منطقة الحدود بين كشمير و(باكستان).(

وفي (١٤ أغسطس ١٩٤٧م)، عقدت حكومة كشمير اتفاقًا مؤقتًا مع (باكستان) لتمد الولاية بالمواد الغذائية وتدير المواصلات والبرق والبريد، وفي (أوائل أكتوبر ١٩٤٧م) بدأ المهراجا يشكو من حصار اقتصادي تفرضه (باكستان) على كشمير، وزعم أن (باكستان) لا تفي بالتزاماتها طبقًا لاتفاق (١٤ أغسطس)؛ فأرسلت (باكستان) السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الباكستانية لتسوية الخلاف، ولكن المهراجا رفض إجراء أي مباحثات معه.

وفي (١٨ أكتوبر ١٩٤٧م) طلبت حكومة كشمير تحقيقًا محايدًا لمشكلة الحصار الاقتصادي، وتضمن طلب التحقيق تهديدًا لباكستان أنه في حالة عدم قبولها، ستقوم كشمير بطلب المساعدة من الأصدقاء، وبينما كانت (باكستان) وكشمير تتبادلان الاتهامات، بدأ رجال القبائل المسلحة غزو كشمير في (٢٣ أكتوبر ١٩٤٧م) قادمين من مناطق شمال غرب (باكستان)، وواصل الغزاة تحركهم نحو العاصمة، ولم تكن قوات ولاية كشمير قادرة على صد هذا الغزو.

وفي (٢٤ أكتوبر ١٩٤٧م) أرسل المهراجا يطلب مساعدة الهند العسكرية، وأعلن لورد (مونباتن) الحاكم العام للهند أنه لا يمكن إرسال أي قوات هندية إلا بعد انضمام كشمير إلى الهند، وأضاف أن انضمام مهراجا كشمير يجب أن يكون مؤقتًا لحين معرفة رغبات شعب كشمير، وسرعان ما وقّع المهراجا وثيقة انضمام كشمير إلى الهند وطلب الاستعانة بالقوات الهندية.

وفي (٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م) وافقت الهند على انضمام كشمير إليها، وتوافدت القوات الهندية على (شري نجر) جوًّا مع أول ضوء لصباح هذا اليوم، وصدت رجال القبائل الذين كانوا على بعد خمسة أميال فقط من العاصمة.

وما إن علم (محمد علي جناح) الحاكم العام لباكستان بتدخل القوات النظامية الهندية، حتى أصدر أوامره في (٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م) إلى الجنرال (جراسي) القائد البريطاني المؤقت للقوات الباكستانية لإرسال قوات باكستانية إلى كشمير؛ فاعتذر (جراسي) بأن ذلك يعني انسحاب جميع الضباط الإنجليز من الجيش الباكستاني.

وفي (أوائل نوفمبر ١٩٤٧م) بعد تعزيز الهند قواتها في كشمير، بدأت عملياتها لتطهير المنطقة من رجال القبائل؛ فتراجع رجال القبائل إلى مدينة (مظفر آباد.(

وفي (أوائل نوفمبر ١٩٤٧م) اجتمع لورد (مونباتن) الحاكم العام للهند -بعد اعتذار (نهرو) لمرضه- مع (محمد علي جناح) في (لاهور)، وكانت هذه أول مباحثات هندية باكستانية تدور حول كشمير، ودعا (محمد علي جناح) إلى وقف القتال فورًا وانسحاب القوات الهندية ورجال القبائل المغيرين في وقت واحد وبأقصى سرعة من أراضي ولاية (جامو وكشمير)، وأن تتولى الهند و(باكستان) إدارة الولاية، وإجراء استفتاء تحت إشرافهم المباشر، وقد رفضت الهند هذه المقترحات، واستمر القتال في كشمير، خلال (شتاء وربيع ١٩٤٨م.(

وفي (أواخر مارس ١٩٤٨م) بدأت القوات النظامية الباكستانية المشاركة في القتال، وتمكنت في (مايو ١٩٤٨) من الدفاع عن قطاع (مظفر آباد)؛ مما اضطر القوات الهندية للتوقف، وصار القتال متقطعًا.

في (أوائل يناير ١٩٤٨م) عرضت الهند النزاع على مجلس الأمن طبقًا للمادة (٣٥) من الميثاق، وطلبت من مجلس الأمن الإيقاف الفوري للقتال وانسحاب الغزاة من ولاية (جامو وكشمير) فقط، ولم تطلب الهند تدخل مجلس الأمن في مسألة مستقبل الوضع في كشمير.

وفي النصف الأول من عام (١٩٤٨م) أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات بتواريخ: (١٧ يناير ١٩٤٨م)، (٢٠ يناير ١٩٤٨م)، (٢١ أبريل ١٩٤٨م)، (٣ يونيه ١٩٤٨م)، وكان أهمها القرار

الثاني الذي نص على: "تشكيل لجنة وساطة من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم الهند، والثاني (باكستان)، أمّا الثالث فيختار بواسطة العضوين السابقين."

ومهمة اللجنة الذهاب فورًا إلى منطقة النزاع لتقوم بالوساطة بين أطراف النزاع، كما نص القرار الثالث على: "زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء، وحدد مهمة اللجنة بالذهاب فورًا إلى شبه القارة الهندية بغرض تسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام، وإقامة استفتاء في كشمير."

تكونت لجنة وساطة الأمم المتحدة من تشيكوسلوفاكيا التي اختارتها الهند، والأرجنتين التي اختارتها (باكستان)، واختار مجلس الأمن بلجيكا وكولومبيا والولايات المتحدة، وسميت لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، وأجريت المباحثات.

وفي (١٣ أغسطس ١٩٤٨م) أصدرت اللجنة قرارها الأول، في ثلاثة أجزاء: الأول: ينظم وقف إطلاق النار. والثاني: يضع الشكل الأساسي لاتفاقية الهدنة. والثالث: خاص بالاستفتاء ومستقبل ولاية (جامو وكشمير)، وقد أعطت اللجنة الأسبقية الأولى لوقف إطلاق النار، وأن الاستفتاء لن يجري إلا بعد عقد الهدنة بين الدولتين.

وفي (٥ يناير ١٩٤٩م) اتخذت اللجنة قرارها الثاني، الذي اعتبرته مكملاً للقرار الأول، ونص على المبادئ الأساسية للاستفتاء، ونجحت اللجنة في تحقيق وقف إطلاق النار بين الدولتين، ليصبح نافذ المفعول في (أول يناير ١٩٤٩م.(

وفي (يوليه ١٩٤٩م) تمكنت اللجنة من عقد اتفاق بين الدولتين، لتحديد خط إيقاف النار، وعدم زيادة القوات على جانبيه، ولكنها فشلت في حل مشكلة قوات (آزاد كشمير)، وتحديد القوات الهندية التي ستنسحب من كشمير بعد انسحاب القوات الباكستانية ورجال القبائل، وكذلك مشكلة إدارة المناطق الشمالية الجبلية للولاية، وظهر الخلاف بين الدولتين حول هذه المشاكل.

وفي (٥ ديسمبر ١٩٤٩م) قدمت لجنة الأمم المتحدة للهند و(باكستان) تقريرها الثالث والأخير إلى مجلس الأمن، وأوصت فيه بتعيين فرد واحد ممثلاً للأمم المتحدة يقوم بالوساطة بين الدولتين حول المسائل التي لم تحل، وأعقب اللجنة عددًا من الوسطاء الدوليين.

وفي (١٧ ديسمبر ١٩٤٩م) عيّن مجلس الأمن رئيسه الجنرال (مكناهتون)، وسيطًا غير رسمي للأمم المتحدة.

وفي (١٢ أبريل ١٩٥٠م) عيّن مجلس الأمن سير (ديكسون.(

وفي (٣٠ مارس ١٩٥١م) عُيّن الدكتور (جراهام) ممثلاً للأمم المتحدة، وبعد أن أجرى مباحثات بين الدولتين، وقدم خمسة تقارير، كان آخرها في (٢٧ مارس ١٩٥٣م)، أكد فشل وساطته، خصوصًا في مسألة نزع السلاح في ولاية كشمير، واقترح إجراء مباحثات مباشرة بين قادة الدولتَيْن.

وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة، التي استمرت من عام (١٩٤٨م) إلى عام (١٩٥٣م)، بالفشل في حل نزاع كشمير.

وفي (١٦ أغسطس ١٩٥٣م)، بدأت المباحثات المباشرة بين البلدين في (نيودلهي)، بين رئيسي وزراء الدولتين (جواهر لال نهرو) و(محمد علي بوجرا)، واتفقا على ضرورة إجراء استفتاء محايد، وعلى تعيين مدير للاستفتاء، ولجان من الخبراء العسكريين وغيرهم، لتقديم المشورة إلى رئيسي الوزراء. وأعقب اتفاقية (دلهي) تبادل المراسلات الكثيرة من خطابات وبرقيات بين الطرفين، والتي كشفت عن تصاعد الخلافات بينهما.

ثم ازداد موقف الهند تشددًا بعد أن انضمت (باكستان) إلى الحلف المركزي عام (١٩٥٣م)، وحلف جنوب شرقي آسيا، عام (١٩٥٤م)، وظلت قضية كشمير معلقة بين البلدين مع زيادة التوتر بينهما.

وفي مايو (١٩٥٤م)، وقعت (باكستان) اتفاقية مساعدة الدفاع المتبادل مع الولايات المتحدة، وقد وجد "نهرو" في ذلك سببًا للتخلي عن التزاماته بعقد استفتاء في كشمير، وكذلك صدقت الجمعية التشريعية في كشمير على انضمام الولاية إلى الهند التي قامت بتطبيق الدستور الهندي على كشمير.

وقد احتج (محمد علي بوجرا) على تراجع (نهرو) عن إجراء استفتاء في كشمير وعلى قرار الجمعية التشريعية في كشمير لانضمام الولاية إلى الهند، وانتهت مرحلة المباحثات المباشرة بالفشل لتعود المشكلة مرة أخرى إلى الأمم المتحدة.

عودة النزاع إلى الأمم المتحدة مرة أخرى (١٩٥٧-١٩٦٠م):(

وفي (١٦ يناير ١٩٥٧م) اجتمع مجلس الأمن ليناقش طلب (باكستان)، وفي (٢٤ يناير ١٩٥٧م) أصدر قرارًا يؤكد قراراته السابقة، وكذلك قرارات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، ونبّه القرار الحكومتين أن الاستفتاء الحرّ الذي سيجري تحت إشراف الأمم المتحدة، هو الذي سيحدد الوضع النهائي لولاية (جامو وكشمير)، وأن قرار الجمعية التشريعية في كشمير يعدّ عملاً غير شرعي ولا يغير من وضع الولاية؛ فاحتجت الهند على القرار بينما رحبت به باكستان.

وفي (٢١ فبراير ١٩٥٧م) اتخذ مجلس الأمن قرارًا بتعيين رئيسه (جونار يارنج) وسيطًا دوليًا جديدًا؛ لكي يبحث مع حكومتي الهند و(باكستان) أي مقترحات قد تؤدي إلى تسوية النزاع، واضعًا في اعتباره قرارات المجلس السابقة.

وبعد أن قام (يارنج) بمباحثات في الهند و(باكستان)، قدّم تقريره إلى مجلس الأمن في (آخر أبريل ١٩٥٧م)، واقترح أن تعرض الخلافات حول تنفيذ مقترحات اللجنة على التحكيم، ووافقت (باكستان) وعارضت الهند، وفشلت المهمة.

وفي (٢ ديسمبر ١٩٥٧م)، أصدر مجلس الأمن قرارًا بتعيين دكتور (جراهام) -مرة أخرى- وسيطًا دوليًا بين الدولتين لتنفيذ مقترحات اللجنة، وأجرى مباحثات بين الدولتين وقدم تقريره إلى مجلس الأمن في (١٨ مارس ١٩٥٨م)، ووافقت باكستان على مقترحاته ورفضتها الهند؛ وبذلك توقفت جهود الأمم المتحدة.

الحوار الهندي الباكستاني (١٩٦٠م-١٩٦٤م):(

في (أوائل أكتوبر ١٩٥٨م) تولى الجنرال (محمد أيوب خان) السلطة في (باكستان)، وأظهر اهتمامًا بحل مشكلة كشمير سلميًا وبطريقة ترضي الجانبين.

وبدأت مرحلة جديدة من الحوار، وأجرى (نهرو) مباحثات مطولة مع (أيوب خان) عندما زار (باكستان) لتوقيع معاهدة مياه السند في (١٩ سبتمبر ١٩٦٠م.(

وشهد عام (١٩٦١م) مجموعة من التصريحات لقادة الجانبين حول كشمير، وأكدت الهند موقفها المتشدد بإعلانها أن المباحثات لتعديل خط إيقاف النار فقط.

وفي (١١ يناير ١٩٦٢م) طلبت (باكستان) نتيجة لجمود الموقف، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة مشكلة كشمير، وأشارت (باكستان) إلى فشل المفاوضات المباشرة بين الدولتين، واستمع المجلس في عدة جلسات إلى بيانات مطولة من الجانبين.

وفي (٢٢ يونيه ١٩٦٢م) قدم مندوب أيرلندا، مشروع قرار إلى المجلس، يحثّ الحكومتين على الدخول في مفاوضات مباشرة على أساس القرارات السابقة لمجلس الأمن، ولجنة الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة، واستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لإسقاط القرار.

أدى إخفاق الجهود التي بذلت لإجراء استفتاء لسكان كشمير تحت إشراف الأمم المتحدة إلى انصراف كل من الهند و(باكستان) لمعالجة الموقف تبعًا لمصالحه القومية، بعيدًا عن أي التزامات إقليمية بينهما.

فالهند دعمت إنشاء الجمعية التأسيسية في الإقليم التي أقرت دستور الولاية، متضمنًا الاعتراف بأن دولة (جامو وكشمير) ستبقى جزءًا مكملاً من اتحاد الهند، وفي (أواخر عام ١٩٦٢م)بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند و(باكستان) لحل مشكلة كشمير..

فقد حدث تغير خطير في شبه القارة الهندية بنشوب الحرب الصينية الهندية وهزيمة القوات الهندية، وطلبت الحكومة الهندية المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ووصل على عجل إلى شبه القارة الهندية السيد (دنكن ساندز) وكيل وزارة الخارجية البريطانية، والسيد (آفريل هاريمان) السكرتير العام المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية، وتمكنا من إقناع (نهرو) بعودة المفاوضات المباشرة مع (باكستان).(

وفي (٢٩ نوفمبر ١٩٦٢م) صدر بيان مشترك للدولتين، يعلن عن إجراء مباحثات على المستوى الوزاري للتمهيد للاجتماع النهائي بين (أيوب خان) و(نهرو) لحل النزاع حول كشمير، وعقدت المباحثات بين الوفد الهندي برئاسة (سوران سيند)، والوفد الباكستاني برئاسة (ذو الفقار علي بوتو) في المدة من (٢٧ ديسمبر ١٩٦٢م) حتى (١٦ مايو ١٩٦٣م) على مدار ست اجتماعات منفصلة.

وفي (١٦ مايو ١٩٦٣م) انتهت الجولة السادسة والأخيرة في (نيودلهي) دون إحراز أي تقدم؛ نتيجة للخلاف العميق في وجهات النظر، وصدر بيان مشترك أعلن عدم الوصول إلى اتفاق نحو تسوية مشكلة كشمير.

ونتيجة للحرب الهندية الصينية واحتلال الصين أراضي تدعي الهند ملكيتها في (التبت)، مما أدى إلى تغيير جذري في الحدود الصينية الهندية، على حساب الحدود بين كشمير، وكل من سينكيانج والتبت.

وقد أدى ذلك إلى تطور العلاقات الصينية الباكستانية، وتجسد ذلك في توقيع إعلان اتفاق الحدود بينهما في (٢ مارس ١٩٦٣م)، الأمر الذي أدى إلى تعقد الموقف الأمني بالنسبة إلى الهند، التي اتهمت (باكستان) والصين بالتصرف في حقوق شرعية للهند، على الرغم من أن الاتفاق المذكور عُدّ مؤقتًا إلى حين توصل الهند و(باكستان) لحل شامل لمشكلة (جامو وكشمير)، إذ بالإمكان عقد اتفاق دائم يحل محل الاتفاق المؤقت.

إن الاتفاق الباكستاني الصيني، في الوقت الذي يؤمن خاصرة الصين في كشمير في أي أزمة عسكرية قد تحدث مع الهند، فإنه يحقق مجالاً أفضل لباكستان للمناورة وممارسة الضغط إزاء الهند، في الوقت نفسه الذي عزز موقع (باكستان) الإقليمي إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والغرب باتجاه تعزيز الدعم المقدم لباكستان لضمان المصالح المشتركة في جنوب آسيا، الأمر الذي قاد بدوره إلى تعزيز العلاقات الهندية السوفيتية.

وفي الفترة من (ديسمبر ١٩٦٣م) إلى (يناير ١٩٦٤م)، توتر الموقف بصورة خطيرة، نتيجة اضطرابات طائفية بين المسلمين والهندوس، كادت تؤدي إلى صدام مسلح بين الدولتين، وأمكن تهدئة الموقف وتجنب الصراع المسلح وإن ظل التوتر قائمًا في الإقليم، مما دعا الدولتين إلى زيادة تسلل

أفرادها المسلحين داخل الإقليم لتدعيم الشعب الذي يؤيده، وقد تطور ذلك إلى نشوب الحرب بين الدولتين في (سبتمبر ١٩٦٥م.(

وبينما كانت الجهود تبذل لتحسين العلاقات الهندية الباكستانية، فوجئ الجميع بتصريح (نهرو) لصحيفة (الواشنطن بوست) أن هدف الهند النهائي هو قيام اتحاد هندي باكستاني، وأثار هذا التصريح غضب وشكوك (باكستان) من أن الهند تريد ابتلاعها وتوحيد شبه القارة الهندية، ولو بالقوة، ولجأت (باكستان) مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

وفي (١٦ يناير ١٩٦٤م) طلبت (باكستان) من مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل للنظر في مخالفات الهند لقرارات المجلس بالنسبة لكشمير، واجتمع المجلس دون إصدار أي قرار، وبينما كان مجلس الأمن يناقش مشكلة كشمير أفرجت الهند عن (الشيخ عبد الله) في (٨ أبريل ١٩٦٤م.(

وفي (٢٩ أبريل ١٩٦٤م)، أجرى محادثات مع (نهرو) حول كشمير ثم ذهب إلى (باكستان) وأجرى محادثات مع (أيوب خان) في (٢٤ مايو ١٩٦٤م)، وكانت فكرة الوساطة التي يقوم بها (الشيخ عبد الله) بين الهند و(باكستان) هي ما سماه (نهرو) الطريق الدستوري لحل مشكلة كشمير، إما بقيام اتحاد بين الهند و(باكستان) تكون فيه كشمير جزءًا من الهند، أو قيام حكم ثنائي هندي باكستاني لكشمير، مما يوجد علاقة دستورية بين الهند و(باكستان.(

ورفضت (باكستان) هذه المقترحات؛ لأنها كانت ترى فيها خطط الهند المستمرة لإلغاء تقسيم شبه القارة الهندية الذي تم في (١٩٤٧م.(

وفي (٢٦ مايو ١٩٦٤م)، أعلن (الشيخ عبد الله) في (روالبندي) أن (أيوب خان) و(نهرو) سيتقابلان، في (نيودلهي.(

وفي (٢٧ مايو ١٩٦٤م)، توفي (نهرو) وتلاشت الآمال في عقد مؤتمر قمة بين رئيسي الحكومتين، وتولى (شاستري) رئاسة الحكومة الهندية، وعقد أول اجتماع له مع (أيوب خان)، في (أكتوبر ١٩٦٤م) في كراتشي؛ لحل مشكلة كشمير.

وفي (٤ ديسمبر ١٩٦٤م)، اتخذ (شاستري) خطوة جريئة لم يقدم عليها (نهرو (خلال الستة عشر عامًا الماضية، منذ بدأت مشكلة كشمير، وذلك بضم كشمير نهائيًا إلى الهند، وإغلاق باب المفاوضات والتسوية تمامًا.

وأعلنت الحكومة الهندية إلغاء الوضع الخاص لكشمير، بناءً على المادة (٣٧٠) من الدستور الهندي، وبذلك أصبحت كشمير ولاية هندية، وجزءًا لا يتجزأ من الهند.

وعقب ذلك أصدر الرئيس الهندي، في (٢١ ديسمبر ١٩٦٤م) قرارًا جمهوريًّا، بناء عليه تولى سلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية في كشمير.

واحتجت الحكومة الباكستانية لدى الهند على ضم كشمير إليها، وعدم التمسك بالالتزامات الدولية، ومعارضة رغبة شعب كشمير، وعمل الإجراء الهندي الجدي على إبعاد مشكلة كشمير عن المناقشة الدولية والداخلية.

وكان على (باكستان) أن تجعل الباب مفتوحًا لمناقشة المشكلة، وزاد من مخاوف (باكستان) إعادة الهند تسليح قواتها، وهكذا تحول (أيوب خان) إلى التفكير في سياسة استخدام القوة والتخلي عن الوسائل السياسية، مما جعل العمل العسكري أمرًا لا يمكن تجنبه، وبدأت (باكستان) تستعد للحرب.

تفاعلات المسلمين في كشمير ودورهم:

كانت هناك ثلاث قوى سياسية في كشمير هي:

-1المؤتمر الوطني بقيادة (شيخ عبد الله) الذي كان يرغب في الانضمام إلى الهند.

-2مؤتمر مسلمي كشمير بقيادة (تشودري غلام عباس) الذي كان يرغب في الانضمام إلى (باكستان.(

) -3المهراجا هري سيند) الذي كان يفضل الاستقلال عن (باكستان) والهند؛ لأنه كان يعلم أن الانضمام إلى أحدهما، يعني زوال عرشه واستبدال حكمه المتسلط بحكومة ديمقراطية؛ ولذا فقد وضع المهراجا -أثناء التقسيم- كل قادة المؤتمرين الوطني والإسلامي خلف القضبان.

وهكذا عاش (٨٠%) من الشعب المسلم مضطهدًا من قلة حاكمة لا تزيد على (٢٠%)، وكان لهذا الأمر أثر بالغ في إحساس المسلمين بالمرارة والظلم؛ فأدى ذلك إلى ظهور انتفاضات للمسلمين في تلك المناطق، والمعروف أن المسلمين والهندوس في القارة الهندية تحالفوا معًا في معركة الاستقلال عن بريطانيا رغم التنافر والتناقض الديني، وبرزت الدعوات بتشكيل دولة للمسلمين في المناطق ذات الأغلبية المسلمة..

وتأسست عام (١٣٢٤هـ= ١٩٠٦م) الجامعة الإسلامية التي أخذت تطالب باستقلال الهند بالتعاون مع حزب المؤتمر الهندي الذي كان يتزعمه (غاندي)، ومع التعصب الهندوسي بدأ حزب (الجامعة الإسلامية) يتبنى فكرة قيام دولة مستقلة منفصلة للمسلمين.

وفي كشمير اشتد اضطهاد الهنادكة للمسلمين، الذين اجتمعوا وأسسوا (حزب المؤتمر الوطني الإسلامي) تحت زعامة (محمد عبد الله)، وضم الحزب بين صفوفه بعض الهندوس، وحضر جلسته

الأولى سنة (١٣٥١هـ= ١٩٣٢م) أربعين ألف شخص، غير أن هذا الحزب اعتبر فرعًا لحزب المؤتمر الهندي، كما تم تشكيل (حزب المؤتمر الإسلامي الكشميري) بزعامة (شودري غلام عباس)، الذي دعا من أول يوم عقد فيه اجتماع للحزب إلى إنقاذ كشمير من براثن المهراجا الهندوسي (هري سيند)، وطالب بانضمامها إلى دولة (باكستان..(

ولما رأى الهندوس نجاح حزب المؤتمر الإسلامي والتجاوب الواسع له بين سكان الولاية، عملوا على تأسيس فروع لحزب المؤتمر الهندي في كشمير؛ بالتفاهم مع المهراجا (هري سيند)، وذلك عام (١٣٥٨هـ=١٩٣٩م)، وكان هدف هذا الحزب ضم الولاية إلى الهند.

كما عمل الهندوس على الوقيعة بين الحزبين الرئيسين للمسلمين، وهما: حزب المؤتمر الإسلامي، وحزب المؤتمر الوطني، وهو ما دفع (محمد علي جناح) زعيم مسلمي الهند ومؤسس دولة (باكستان) لزيارة كشمير سنة (١٣٦٣هـ= ١٩٤٣م) لرأب الصدع بين هذين الحزبين والعمل على ضمهما معًا في حزب واحد كبير يشمل مسلمي كشمير، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لرفض (محمد عبد الله) هذا الأمر..

وكانت الحكومة الكشميرية تضطهد رجال حزب المؤتمر الإسلامي؛ فاعتقلت الكثير منهم، ورفضت نتائج الانتخابات التي أجريت عام (١٣٤٧هـ= ١٩٢٨م) في الولاية التي حصل فيها الحزب على أغلبية المقاعد، بل رفضت أوراق ترشيح أعضاء ذلك الحزب.

وفي عام (١٣٦٥هـ= ١٩٤٤م) قام المسلمون بثورة، وقاطع الحزبان الكبيران في الولاية المهراجا، فقبض على (محمد عبد الله)، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، فأرسل له الزعيم الهندي نهرو محاميًا ليدافع عنه، وبعد مرور قرن على اتفاقية (أمريتسار) التي باعت فيها بريطانيا ولاية كشمير، أصدر البرلمان البريطاني قانون استقلال الهند، والمعروف أن الهند كانت تنقسم إبان الاحتلال البريطاني لها إلى قسمين أساسيين هما: الإمارات والأقاليم..

وكانت الأقاليم تخضع للحكم المباشر من البريطانيين، وعندما صدر إعلان تقسيم الهند إلى دولتين إحداهما مسلمة والأخرى غير مسلمة في (٢٧ رمضان ١٣٦٦هـ=١٤ من أغسطس ١٩٤٧م) أصبح (محمد علي جناح) أول رئيس للدولة الإسلامية الجديدة التي حملت اسم (باكستان.(

وأعطى قرار التقسيم الإمارات الحرية في أن تظل مستقلة أو تختار الانضمام إلى الهند أو (باكستان)، مع مراعاة الوضع الجغرافي والعوامل الاقتصادية والاستراتيجية، ثم رغبات الشعب، غير أن تطبيق هذا الأمر في الواقع كانت له بعض الاستثناءات الخطيرة، فمثلا ولايتا (حيدر آباد) و(جوناكاد) الواقعتان بالقرب من (باكستان)، كانتا ذات أغلبية هندوسية وإن كان حاكماها من المسلمين، إلا أن

أخطر هذه الاستثناءات كان إقليم كشمير الذي كان يسكنه في ذلك الوقت أربعة ملايين نسمة غالبيتهم من المسلمين وحاكمهم هندوسي.

واتفق البريطانيون مع حزب المؤتمر الهندي على أن تضم كشمير للهند، وكان الهدف من وراء ذلك أن تصبح كشمير بؤرة الصراع المزمن بين الهند و(باكستان)، وبالتالي لن تصبح هناك دولة قوية كبرى في شبه القارة الهندية تشكل تحديًا للمصالح التجارية والاستراتيجية للإنجليز في المنطقة.

وشهدت كشمير قبل صدور قرار التقسيم حركة مقاومة عنيفة نظمها المسلمون ضد ممارسات الطائفية للحاكم الهندوسي، وقرر المؤتمر الإسلامي قبل صدور قرار التقسيم بأقل من شهر ضرورة الانضمام لـ(باكستان)، وقرر الشبان المسلمون أن يقوموا بحركة جهاد لتحرير الولاية وضمها إلى (باكستان).(

وأمام هذا الوضع وقع المهراجا اتفاقًا مع (باكستان) بأن يبقى الوضع على ما هو عليه مع التعاون بين الولاية و(باكستان)؛ وذلك لأن كشمير كانت تتبع -قبل التقسيم- السلطات المحلية الموجودة في مدينة لاهور التي انضمت إلى (باكستان)، وبذلك أصبحت (باكستان) مسئولة عن الدفاع عن كشمير وعن شؤونها الخارجية باعتبارها جزءًا منها، وفي نفس الوقت ألَّف المهراجا عصابات وسمح لعصابات إرهابية هندوكية تسمى (آر. سي. سي) و(الجان سينج) و(الهندو مهاسابها) بممارسة عمليات إرهابية بشعة ضد المسلمين، قتل خلالها عشرات الآلاف من المسلمين..

فقامت مظاهرات عنيفة من جانب المسلمين بقيادة "جودري حميد الله خان" في (١٩ شوال ١٣٦٦هـ= ٥ سبتمبر ١٩٤٧م) ردًّا على هذه الاعتداءات؛ فتصدت لها الشرطة بالرصاص؛ فسقط كثير من القتلى، وهم يطالبون بالانضمام إلى (باكستان).(

إجابة السؤال الثاني

٢ ـ نشطت الدول الأوربية في تحقيق الأمتيازات لها في موانى و مدن الصين .
في ضوء هذه العبارة وضح ...

- **الصين و الدول الأستعمارية .**
- **الصين في القرن العشرين .**

تاريخ جمهورية الصين

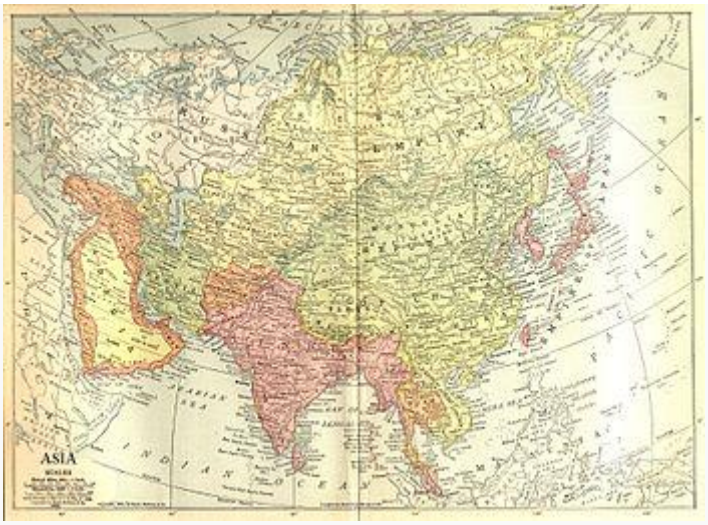

خارطة لجمهورية الصين في ١٩١٤

تاريخ جمهورية الصين (تايوان). تأسست جمهورية الصين عام ١٩١١ لترث أراضي سلالة تشينغ وتقضي على أكثر من ألفي عام من الحكم الإمبراطوري للبلاد. والصين هي أقدم دول شرق آسيا الباقية حتى الآن، وقد مرت الأراضي الصينية بفترات متعاقبة من حكم أباطرة الحرب والغزو الياباني للبلاد خلال الحرب العالمية الثانية وصولا إلى الحرب الأهلية بين الكوميتانج والشيوعيين، عندما انتقلت حكومة جمهورية الصين إلى جزيرة تايوان، التي شهدت ازدهارا صناعيا ونموا اقتصاديا وتحولا قويا نحو الديمقراطية منذ ذلك الحين.

وبداية من عام ١٩٢٨ كانت الجمهورية الصينية جمهورية أحادية الحزب تحت حكم الكومياتنج (الحزب الوطني الصيني).[١] وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ اتخذ الكوميتانج العديد من القرارات التي كان من شأنها تخفيف حدة التوتر بالبلاد حيث قاموا بإصدار قرارات بإعادة هيكلة الأجهزة المختلفة للدولة وقرار الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الفردية للأراضي. عقب هذه القرارات فترة من الازدهار والنمو الاقتصادي المتسارع أصبحت فيها جمهورية الصين واحدة من النبور الآسيوية الأربعة بالرغم من التهديد المتنامي بالحرب وعدم الشعور بالطمأنينة والخطر القائم من قبل جمهورية الصين الشعبية. وفي الفترة الممتدة بين عاميّ ١٩٨٠ و ١٩٩٠ تحولت الدولة سلميا نحو الديمقراطية وتم إجراء أول انتخابات رئاسية بالبلاد عام ١٩٩٦. وفي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ فاز تشن شوي بيان برئاسة البلاد وكان أول رئيس يحكم البلاد من خارج الحزب الوطني الصيني (الكوميتانج) منذ عام ١٩٤٩. ولكن الكوميتانج عادوا للفوز في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، كما عززوا موقعهم بالانتخابات التشريعية بحصولهم على عدد أكبر من المقاعد بمجلس اليوان التشريعي.[٢]

محتويات

- ١ التأسيس (١٩١١ - ١٩٢٧)
- ٢ تأسيس شيانغ كاي شيك للجمهورية (١٩٢٧ - ١٩٤٥)
- ٣ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٤٩)
- ٤ انتقال الحكومة لتايوان (١٩٤٩ وحتى الآن)
- ٥ مراجع

التأسيس (١٩١١ - ١٩٢٧)[عدل]

قوات الدول الثمانية العظمى أثناء التصدي لثورة الملاكمين.

في عام ١٩١١، وبعد أكثر من ألفي عام من الحكم الإمبراطوري للبلاد، تأسست جمهورية الصين، بعد أن قامت جماعة من الثوار بالإطاحة بالنظام الحاكم والبلاط الإمبراطوري لسلالة تشينغ الحاكمة التي ظلت لمدة قرن كامل قبل هذا التاريخ تعاني من الثورات الداخلية والتحكم الدولي في شؤونها الداخلية من قبل الإمبراطوريات الأخرى،[٣] وأصبحت التعاليم الكنفوشيوسية التي وطدت حكم سلالة تشينغ للبلاد موضع تساؤل بالإضافة إلى انعدام الثقة العام بالثقافة القومية الذي دفع البلاد إلى حالة من اليأس العام مما أضطر أكثر من ٤٠ مليون فرد من الشعب (حوالي ١٠% من إجمالي الشعب في ذلك الوقت)،[٤] إلى إدمان مادة الهيروينالمخدرة. وخلال فترة قمع ثورة الملاكمين عام ١٩٠٠ من جانب تحالف قادته ثمانية من الدول العظمى في ذلك الوقت (روسيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية) كانت إمبراطورية تشينغ قد ماتت إكلينيكيا بالفعل، إلا أن عدم وجود نظام حاكم بديل يأخذ بمقاليد الحكم أجل زوالها إلى عام ١٩١٢.[٥][٦]

أعلن قيام الجمهورية الصينية بعد نجاح ثورة "وو تشانغ" التي اندلعت شرارتها في العاشر من أكتوبر عام ١٩١١ ضد حكم أسرة تشينغ للبلاد، وأصبح هذا التاريخ منذ ذلك الوقت العيد القومي لجمهورية الصين ويعرف باسم يوم "العشرتين"، كناية باليوم والشهر اللذان اندلعت فيهما الثورة. وفي الأول من يناير عام ١٩١٢ أعلنصن يات سين قيام الجمهورية بالصين رسميا ونصب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد لحين انتخاب رئيسا يحكم البلاد. وفي العاشر من مارس عام ١٩١٢، وكجزء من اتفاقية تنازل الإمبراطور يوئي عن عرش البلاد تم انتخاب يوان شيكاي رسميا كرئيس للبلاد،[٣][٧] إلا أنه قام بحل مجلس الكوميتانج وعطل العمل بالدستور بموجب سلطاته كرئيس للبلاد وأعلن نفسه إمبراطورا على الصين في الأول من يناير عام ١٩١٦.[٨]

صورة لكل من صن يات سين إلى اليمين ويوان شيكاي إلى اليسار من عهد الجمهورية الأولى.

إلا أن هجره حلفاؤه وأعلان العديد من المقاطعات استقلالها عن الصين وتحولها إلى إمبراطوريات متناثرة في أيدي أباطرة الحرب دفع يوان شيكاي إلى التنازل عن كونه إمبراطورا للصين في الثاني والعشرين من عام ١٩١٦ ثم توفي لأسباب طبيعية بعدها بفترة وجيزة.[٩][١٠] فبدلا من توحدها في دولة واحدة قوية، تفتت الصين إلى دويلات صغيرة تحت واطئة حكم أباطرة الحرب لمدة عقد كامل، كما تم نفي صن يات سين إلى مقاطعة غوانج دونغ في أقصى الجنوب الشرقي من البلاد في الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٠ كما تعاقبت حكومات متنافسة فيما بينها على البلاد إلى أن قام صن يات سين بإعادة تأسيس الكوميتانج مرة أخرى في أكتوبر من عام ١٩١٩ بمساعدة عناصر من الثوار البلاشفة الروس.[١١]

وكافحت حكومة بي يانغ من أجل البقاء على رأس السلطة في بكين ودار الجدل في كافة أرجاء البلاد حول كيفية مواجهة الصين للغرب. وفي عام ١٩١٩ قام مجموعة من الطلاب باعتراض شديد اللهجة حول ضعف موقف الصين وتهاونها في التعامل مع معاهدة فرساي مما أدى إلى اندلاع حركة الرابع من مايو الأمر الذي أدى لنمو الشعور الوطني بضرورة الرجوع للنظام الجمهوري الدستوري.

وقد استمدت الجمهورية الصينية الأمور التنظيمية للحكم من الاشتراكية الثورية. وبعد قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ حققت الماركسية انتشارا واسعا في البلاد وقام كلا من لي داجاو وشين دوشوي بنشر الحركة الماركسية - اللينينية في البلاد.[١٢]

تأسيس شيانغ كاي شيك للجمهورية (١٩٢٧ - ١٩٤٥)[عدل]

شيانغ كاي شيك بالزي العسكري الكامل.

بعد وفاة صن يات سين في مارس من عام ١٩٢٥ أصبح شيانغ كاي شيك زعيما للكوميتانج. وبعد تزعمه للحزب قام شيانج بحملة عسكرية ناجحة على أباطرة الحرب في شمال البلاد بمعاونة الاتحاد السوفيتي فيما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ استطاع خلالها توحيد الصين مجددا تحت راية الكوميتانج. وخلال تلك الحملة ومنذ اللحظات الأولى للإعداد لها، قام الخبراء السوفيت بتدريب العناصر العسكرية الصينية وتوفير الدعاية والتعبئة العامة والسلاح من أجل نجاحها، إلا أن شيانغ لم يحفظ الجميل للسوفيت وقام بطرد الخبراء فور إحكام قبضته على زمام الأمور وأقدم على طرد العناصر الشيوعية واليسارية من الكوميتانج مما ألقى البلاد في أتون الحرب الأهلية. وقام شيانج بإجبار الشيوعيين على التراجع إلى داخل البلاد في محاولة منه للقضاء عليهم وقام بتوطيد دعائم جمهوريته بإقامة حكومة وطنية في نانجينغ عام ١٩٢٧.[١٣]

وقد حاولت حكومة شيانج النهوض بالبلاد في شتى المجالات فقامت بإنشاء الأكاديمية الصينية للعلوم وأنشأت بنك الصين والعديد من المشروعات التنموية الأخرى. وفي عام ١٩٣٢ قامت الصين بإرسال أول بعثة رياضية للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية، وكانت البعثة مكونة من رياضي واحد فقط وهو لاعب القوى ليو شانغ شون الذي تم إرساله خوفا من مشاركته لصالح اليابان.[١٤]

ولم يعكر من صفو استقرار الأوضاع الداخلية للبلاد سوى الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١ ثم اندلاع الحرب الصينية اليابانية الثانية كجزء من معارك الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥، وقامت الحكومة الصينية بالانسحاب ونقل مقرها من نانجينغ إلى تشونغتشينغ. وفي عام ١٩٤٥ قامت القوات اليابانية الموجودة بالأراضي الصينية بالاستسلام غير المشروط للقوات الصينية وأصبحت جمهورية الصين (تحت اسم الصين) عضوا مؤسسا لهيئة الأمم المتحدة كما عادت الحكومة الصينية إلى مقرها السابق بنانجينغ.

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٤٩)[عدل]

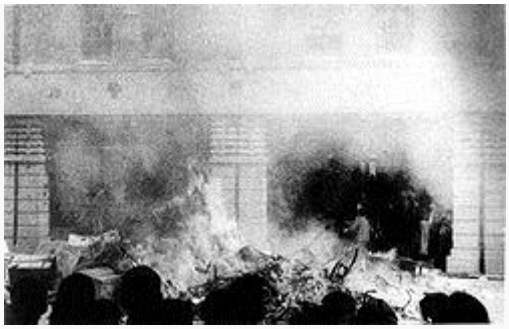

قسم الشرطة في يو دينغ مو صباح ٢٨ فبراير ١٩٤٧ (أحداث ٢٢٨ الدموية).

بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية تم تسليم جزيرة تايوان لقوات الحلفاء بعدما قبلت القوات الصينية استسلام غير مشروط من القوات اليابانية المرابضة بالجزيرة. ومن ثم طالبت الصين في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٤٥ بعودة تايوان إلى جمهورية الصين الأم الوريث الشرعي والوحيد لإمبراطورية تشينغ والتي كانت الجزيرة تحت حكمها. وقد عارض مناصري استقلال تايوان انضمامهم للصين معللين موقفهم بأن الانضمام جاء بدون توقيع اتفاقية سلام واضحة المعالم تحدد واجبات وتضمن حقوق الجميع. وقامت جمهورية الصين بمد نفوذها العسكري على تايوان مما أدى إلى نشر حالة من عدم الارتياح العام وزيادة التوتر بين التايوانيين والصينيين الأصليين (ساكني البر الصيني أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان بر الصين الرئيسي).[١٥] وقد أثار إلقاء القبض على أحد بائعي السجائر وكذلك مقتل أحد المارة بطلق ناري من جانب القوات الصينية في ٢٨ فبراير عام ١٩٤٧ حفيظة أهل تايوان مما أدى لنشوب العديد من التوترات الداخلية والاحتجاجات ضد وجود القوات الصينية الأمر الذي دفع الصين لقمع هذه التظاهرات بالقوة العسكرية في حادثة تاريخية تعرف الآن بواقعة ٢٢٨. وقدرت الخسائر البشرية المعلنة من جهة السلطات الصينية نفسها بما يتراوح بين ١٨,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ شخص الغالبية العظمى المطلقة منهم من سكان تايوان.[١٦][١٧] ومع استمرار حالة التوتر قامت السلطات الصينية بإعلان الأحكام العسكرية عام ١٩٤٨.

انتقال الحكومة لتايوان (١٩٤٩ وحتى الآن)[عدل]

قوات الحزب الشيوعي الصيني تهاجم إحدى النقاط الدفاعية الحكومية في شاندونغ.

في سنة ١٩٤٩ اندلعت الحرب الأهلية والاشتباكات المسلحة مجددا بين الحكومة الصينية والميليشيات العسكرية الشيوعية بصورة أكثر ضراوة عن سابقاتها وظهر الشيوعيون أكثر خبرة وأمهر تكتيكيا. ومع

بشائر العقد الخامس من القرن العشرين كانت جمهورية الصين قد فقدت سيطرتها على بر الصين الرئيسي وهينان مما دفع شيانغ كاي شيك وأفراد حكومته إلى الفرار من نانجينغ إلى تايوان وإعلان تايبيه عاصمة مؤقتة للبلاد،[١٨][١٩] وقام شيانغ بنقل احتياطيات جمهورية الصين من الذهب معه إلى تايوان كما تبعه قرابة ٢ مليون لاجئ لينضموا إلى ٦ مليون أخرين من سكان تايوان.[٢٠][٢١][٢٢] وفي هذه الأثناء قام ماو تسي تونغ بإعلان قيامجمهورية الصين الشعبية على أراضي بر الصين الرئيسي وأعلن نفسه رئيسا للبلاد.[٢٣]

ومع وجود هذه التهديدات، سواء داخليا بمطالبة تايوان بالاستقلال عن جمهورية الصين الأم والتهديدات من قبل الشيوعيين في بر الصين الرئيسي، انتهج نظام تشيانغ نهجا ديكتاتوريا في الوقت الذي ظلت فيه حكومة جمهورية الصين تدار من بر الصين الرئيسي حتى عام ١٩٨٧ عندما ظهر ما يعرف تاريخيا بالفزع الأبيض لقمع أية معارضة سياسية[٢٤] في الجزيرة ضد نظام تشيانغ الحاكم، حيث تم إعدام واعتقال قرابة ١٤٠,٠٠٠ من سكان تايوان بتهمة مناهضة سياساتالكوميتانج ومساندة الشيوعية.[٢٥]

في بداية الأمر ظنت الولايات المتحدة أن تايوان سوف تسقط في أيدي الشيوعيين مما دفعها للتخلي عن مساندة الكوميتانج والانتظار حتى تتضح الأمور، ولكن مع اندلاع النزاع مجددا بين الشقيقتين الكوريتين الشمالية والجنوبية، والذي نشأ منذ الانسحاب الياباني من شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥ وتصاعدت فيه حدة الاشتباكات لدرجة نشوب حرب كاملة، ونظرا للوضع الراهن في ذلك الوقت بشأن الحرب الباردة قرر الرئيس الأمريكي هاري ترومان التدخل في الأمر وإرسال الأسطول الأمريكي السابع لمضيق تايوان وذلك لحماية الجزيرة ومنع الشيوعيين في بر الصين الرئيسي من بسط سيطرتهم على الجزيرة.[٢٦] وفي الثامن والعشرين من إبريل سنة ١٩٥٢ دخلت معاهدة سان فرانسيسكو قيد التنفيذ تبعتها في الخامس من أغسطس للعام نفسه معاهدة تايبيه والتي قضيتا باعتراف اليابان رسميا بتايوان كجمهورية الصين بعد أن أعلنت اليابان عدم اعترافها بأي معاهدة تم توقيعها مع جمهورية الصين قبل عام ١٩٤٢ غير أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد اختلفتا فيما بينهما عن الوريث الشرعي لجمهورية الصين الأولى؛ هل هي جمهورية الصين (تايوان) أم جمهورية الصين الشعبية؟ مما أدى إلى تجميد المعاهدات بشأن الاعتراف بأحقية أي طرف في السيطرة على الجزيرة.[٢٧] ومع استمرار الحرب الأهلية الصينية طوال العقد الخامس من القرن الماضي تدخلت الولايات المتحدة مرارا للدفاع عن الجزيرة ومن ثم تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وحكومة جمهورية الصين في تايوان في الثاني من ديسمبر لعام ١٩٤٥ واتفاقية فورموزا في التاسع والعشرين من يناير سنة ١٩٥٥.

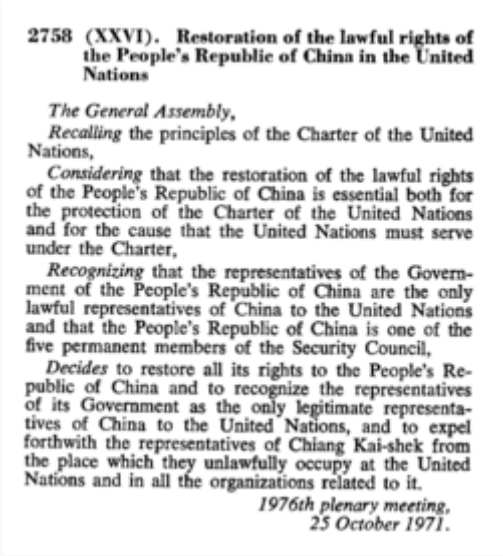

2758 (XXVI). Restoration of the lawful rights of the People's Republic of China in the United Nations

The General Assembly,

Recalling the principles of the Charter of the United Nations,

Considering that the restoration of the lawful rights of the People's Republic of China is essential both for the protection of the Charter of the United Nations and for the cause that the United Nations must serve under the Charter,

Recognizing that the representatives of the Government of the People's Republic of China are the only lawful representatives of China to the United Nations and that the People's Republic of China is one of the five permanent members of the Security Council,

Decides to restore all its rights to the People's Republic of China and to recognize the representatives of its Government as the only legitimate representatives of China to the United Nations, and to expel forthwith the representatives of Chiang Kai-shek from the place which they unlawfully occupy at the United Nations and in all the organizations related to it.

1976th plenary meeting,
25 October 1971.

قرار الأمم المتحدة رقم ٢٧٥٨ والذي قضى بأحقيةجمهورية الصين الشعبية في مقعد الصين وطرد تايوان من الهيئة وجميع مؤسساتها.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ شهدت جمهورية الصين ازدهارا واسعا وتحولت إلى دولة منتجة للتكنولوجيا بالرغم من كونها نظام حكمها نظاما أحادي الحزب؛ وفي هذه الأثناء حققت جمهورية الصين طفرة اقتصادية هائلة عرفت تاريخيا فيما بعد باسم المعجزة التايوانية وأصبحت جمهورية الصين واحدة من النمور الآسيوية الأربعة نتيجة انتهاج الحكومة نظام مالي مستقل عن النظام المالي الذي تتبعه جمهورية الصين الشعبية المعونات الخارجية للبلاد ودعم الولايات المتحدة للمنتجات التايوانية.[٢٨][٢٩][٣٠] ونتيجة للحرب الباردة اعترفت الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية الأخرى بجمهورية الصين كممثلا شرعيا وحيدا لجمهورية الصين الأولى وعدم شرعية حكومة جمهورية الصين الشعبية حتى عام ١٩٧١ حيث قررت الولايات المتحدة انتهاج سياسة انفراجية في علاقتها مع جمهورية الصين الشعبية أدت إلى صدور قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ٢٧٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي قضى بأحقية جمهورية الصين الشعبية في مقعد جمهورية الصين الأولى وطرد جمهورية الصين (تايوان) من مجلس الأمن وإعطاء مقعدها لجمهورية الصين الشعبية رغم المعارضة الأمريكية الشديدة للقرار. وفي عام ١٩٧٢ بدأ عهد الانتخابات التشريعية لأول مرة في البلاد. وفي عام ١٩٧٥ توفي تشيانغ وخلفه إبنه في الرئاسة بعد ذلك بثلاثة أعوام والذي احتفظ بالسيطرة الكاملة على البلاد. وفي عام ١٩٧٩ قامت الولايات المتحدة بقطع كل العلاقات الدبلوماسية مع تايوان وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بينهما.[٣١][٣٢][٣٣][٣٤][٣٥]

واتجهت جمهورية الصين تدريجيا نحو الديمقراطية خلال العقد الثامن من القرن العشرين حيث سمح الرئيس تشيانغ تشينغ كيو ابن الرئيس الراحل تشيانغ كاي تشك بإنشاء أحزاب جديدة وتبعه في ذلك الرئيس لي تينغ هوي مما ساعد على نشأة أول أحزاب المعارضة وهو الحزب الديمقراطي التقدمي.[٣٦] وفي عام ١٩٨٧ تم رفع العمل بالأحكام العسكرية تبعه بعد ذلك قانون برفع الحظر عن إنشاء الصحف. وفي إبريل من عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع جمهورية الصين الشعبية. وفي ديسمبر من عام ١٩٩٤ أقيمت انتخابات محلية فاز فيها مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض بمنصب عمدة تايبيه بينما فاز مرشح الكوميتانج بمنصب عمدة كواسي يونج ثاني أكبر المدن

بجمهورية الصين. وأدى انتهاج الحكومة للسبل الديمقراطية إلى إقامة أول انتخابات رئاسية عن طريق الاقتراع المباشر عام ١٩٩٦.